JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (35)
2024-1-15
https://jaspss.com

دور البلديات في الحد من آثار التوسع العمراني من خلال التخطيط المدني

اعداد

جمانا محمود عقيل حماشا

المستخلص

تعالج هذه الدراسة الدور الحاسم للبلديات في مواجهة التحديات المرتبطة بالتوسع العمراني من خلال التخطيط المدني. تركز على كيفية مساهمة البلديات في التحكم بآثار التوسع العمراني، مع التأكيد على الحاجة إلى تطوير استراتيجيات فعالة وشاملة تحترم التوازن بين النمو العمراني، الحفاظ على البيئة، وتحسين جودة الحياة.

تناقش الدراسة التحديات الرئيسية التي تواجهها البلديات، بما في ذلك الضغوط الديموغرافية، الحاجة إلى بنية تحتية مستدامة، والتحديات البيئية. تستعرض أيضًا الأساليب المتبعة حاليًا في التخطيط المدني وتقيم فعاليتها، مشيرة إلى الفجوات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين. من خلال تحليل معمق ودراسة حالات متنوعة، تقدم الدراسة توصيات عملية للبلديات تتضمن تطوير استراتيجيات شاملة تجمع بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. تشدد على أهمية التعاون بين البلديات ومختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والخبراء، لتطوير حلول مبتكرة وفعالة.

أبرز النتائج تشير إلى أن البلديات تلعب دورًا محوريًا في التخطيط المدني الناجح ويمكنها التأثير بشكل كبير على توجيه التوسع العمراني نحو مسار أكثر استدامة. الدراسة تؤكد على الحاجة إلى تقييم مستمر ومراقبة السياسات والممارسات الحالية، وتشجع على اعتماد الابتكارات والتكنولوجيا الحديثة في التخطيط المدني. تهدف هذه الدراسة إلى توفير مساهمة قيمة للبحث في مجال التخطيط العمراني وتقديم إطار عمل يمكن للمخططين وصانعي السياسات استخدامه لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة في المدن.

Abstract

This study addresses the crucial role of municipalities in facing the challenges associated with urban expansion through urban planning. It focuses on how municipalities can control the effects of urban expansion, emphasizing the need to develop effective and comprehensive strategies that respect the balance between urban growth, environmental conservation, and quality of life improvement.

The study discusses the main challenges faced by municipalities, including demographic pressures, the need for sustainable infrastructure, and environmental challenges. It also reviews the current methods in urban planning and evaluates their effectiveness, highlighting the gaps and areas that need improvement. Through in-depth analysis and diverse case studies, the study provides practical recommendations for municipalities, including developing comprehensive strategies that integrate economic, social, and environmental aspects. It emphasizes the importance of collaboration between municipalities and various stakeholders, including civil society and experts, to develop innovative and effective solutions.

The key findings suggest that municipalities play a pivotal role in successful urban planning and can significantly influence the direction of urban expansion towards a more sustainable path. The study stresses the need for continuous evaluation and monitoring of current policies and practices and encourages the adoption of innovations and modern technology in urban planning. This study aims to provide a valuable contribution to research in the field of urban planning and present a framework that planners and policymakers can use to achieve sustainable and inclusive development in cities.".

المقدمة:

في عالم يشهد تزايدًا مستمرًا في النمو العمراني والتوسع السكاني، تبرز الحاجة الماسة لإدارة هذا التوسع بطريقة مستدامة وفعالة. تتناول هذه الدراسة دور البلديات كركيزة أساسية في التخطيط المدني والحد من الآثار السلبية المرتبطة بالتوسع العمراني. من خلال استعراض الأساليب والإستراتيجيات المتبعة في التخطيط المدني، نسلط الضوء على كيفية مساهمة البلديات في تحقيق توازن بين النمو العمراني والحفاظ على البيئة، وضمان جودة الحياة للسكان.

تتطرق الدراسة إلى التحديات الرئيسية التي تواجه البلديات في هذا السياق، بما في ذلك الضغوط الديموغرافية، والحاجة إلى البنية التحتية المستدامة، وإدارة الموارد الطبيعية. كما تبرز الدراسة أهمية التخطيط المدني الشامل الذي يأخذ في الاعتبار كل من الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية لضمان تطوير مدن قادرة على مواجهة تحديات المستقبل.

من خلال دراسة حالات مختلفة وتحليلات معمقة، نهدف إلى تقديم رؤية واضحة حول كيفية قيام البلديات بدور فعال في التصدي للتحديات المرتبطة بالتوسع العمراني. وتسلط الدراسة الضوء على الإستراتيجيات الناجحة والدروس المستفادة التي يمكن تطبيقها في سياقات مختلفة، وذلك بهدف تحقيق تنمية مستدامة تحافظ على البيئة وتعزز من جودة الحياة العمرانية.

في الختام، تسعى هذه الدراسة إلى تعزيز الوعي بأهمية دور البلديات في التخطيط المدني كجزء لا يتجزأ من مواجهة تحديات التوسع العمراني، وتقديم إطار عمل شامل يمكن لصانعي السياسات والمخططين الاعتماد عليه في تشكيل مستقبل المدن.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة هذه الدراسة حول التحديات الكبيرة التي تواجهها البلديات في إدارة التوسع العمراني المتسارع وتأثيراته المتعددة. في ظل النمو السكاني المتزايد والتحضر المستمر، تبرز الحاجة إلى استراتيجيات فعالة للتخطيط المدني تتمكن من التوفيق بين النمو العمراني والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة. تتعقد هذه المشكلة بسبب الضغوط الديموغرافية، والتحديات البيئية، والحاجة الملحة للبنية التحتية المستدامة، مما يفرض على البلديات مسؤولية كبيرة في التخطيط والإدارة الفعالة. تهدف هذه

الدراســـة إلى تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في قدرة البلديات على مواجهة هذه التحديات، وتقديم حلول مبتكرة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتخطيط المدني الناجح.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراســة إلى تحقيق عدة أهداف رئيســية في إطار التخطيط المدني ودور البلديات في الحد من آثار التوسع العمراني. أولًا، تسعى الدراسة إلى تحليل وفهم الدور الذي تلعبه البلديات في التخطيط المدني وإدارة التوســع العمراني. ثانيًا، تهدف إلى تقييم الإســتراتيجيات والسـياســات الحالية المتبعة في البلديات لمواجهة التحديات المرتبطة بالنمو العمراني. ثالثًا، تتطلع الدراســة إلى اســتكشــاف الطرق والأســاليب المبتكرة التي يمكن من خلالها تحسـين التخطيط المدني والتنمية المسـتدامة. رابعًا، تسـعى الدراسة إلى تحديد الفجوات في المعرفة والممارسة واقتراح توصيات لتعزيز فعالية البلديات في التصدي للتحديات الناتجة عن التوســع العمراني. وأخيرًا، تهدف الدراســة إلى تعزيز الوعي بأهمية الدور الذي تلعبه البلديات في تحقيق توازن بيئي واجتماعي واقتصادي في ظل التحديات العمرانية المعاصرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية تتعلق بفهم وتحسين دور البلديات في التخطيط المدني والحد من التحديات المرتبطة بالتوسع العمراني. أولاً، تسلط الدراسة الضوء على الحاجة الملحة لإدارة التوسع العمراني بطريقة مستدامة، مما يساعد في تحقيق توازن بين النمو العمراني وحماية البيئة. ثانيًا، توفر الدراســة رؤى قيمة حول كيفية تحســين جودة الحياة في المناطق الحضــرية، من خلال تطوير استراتيجيات فعالة للتخطيط والتنمية المستدامة. ثالثًا، تُسهم في تعزيز فهم دور البلديات كعامل أساسي في التصدي للتحديات المعقدة التي يفرضها التوسع العمراني، بما في ذلك الضغوط على البنية التحتية والموارد الطبيعية. رابعًا، تقدم الدراسة مساهمة علمية وعملية من خلال توفير بيانات وتحليلات يمكن أن تساعد صانعي السياسات والمخططين العمرانيين في اتخاذ قرارات مستنيرة. وأخيرًا، تسلط الضوء على الحاجة إلى تعاون متعدد الأطراف بين البلديات، المجتمعات المحلية، والخبراء لتطوير حلول شاملة ومستدامة للتحديات العمرانية المعاصرة.

الإطار النظري:

المفهوم العام للتخطيط:

إن الانتفاع بالأرض والموارد يتخذ عدة أبعاد، ويتم في عدة اتجاهات وأغراض، ويعتبر البعد البشـــري من أهم الأبعاد التي يجب أن تعطى الاعتبار والاهتمام ، ويحسـب لها حسـاب ، وحتى يتحرك النشـاط البشري على هدي وبأهداف معلومة ، كان لا بد من التخطيط ، الذي يستدعى تصميم البرامج وإعدادها إعداداً محكما في ضوء المعطيات البشرية والطبيعية والإمكانات المادية التي تعين على التنفيذ والتطبيق خلال مدى محدد من الزمن ربما يمتد لسنوات وربما ينفذ خلال فترة قصيرة.

ويمكن أن يتم التخطيط على كل المسـتويات، فإن كان على مسـتوى المجتمع فإن الاهتمام يتركز على الفرد ، تنمية وتحسـينا لمسـتواه الاجتماعي والصـحي والثقافي والحضـاري والاقتصـادي، وربما يكون التخطيط على مسـتوى الانتفاع بالأرض والموارد ، إما في شـكل خطة موسـعة تشـمل البلد كله بجميع هياكله ونشاطاته ، وإما على مستوى قطاع محدود أو مورد بذاته ، كالزراعة أو التعدين أو الصناعة أو النقل أو الطاقة أو الخدمات أو الانتاج الاستهلاكي.

وتنبع أهداف التخطيط من أعماق تطلعات الإنسان... وحاجاته، ولكنها تعتمد في تحقيقها على مستوى قدراته وإمكاناته وعلى مسـتوى رؤيته وعلاقته بالموارد المتاحة وأولها الأرض ومسـتوى تطلعه للاسـتفادة منها والانتفاع بها، ويمكن حصر الأهداف العامة للتخطيط بهذا الفهم في الآتي:

- توزيع المشـــروعات التي تشـــملها الخطة توزيعا جيداً متوازنا داخل إطارها العام. وأن يراعى التكافؤ في مسـتوى نمو كل القطاعات، هذا ويسـتوى حسـن التوزيع والنمو المتكافئ للقطاعات في أن يخطط للمشـــروعات لأجل الإنتاج وتقديم الخدمات المختلفة للســـكان ، أو من أجل استخدام الموارد المتاحة للانتفاع بالأرض لأى أغراض أخرى.
- الحفاظ على الموارد والبعد بها من الاستنزاف وسوء الاستخدام ، مع استهداف النمو الاقتصادي والبشري والحضاري ، والحفاظ على الموارد بالقدر الذي يضمن لها الاستدامة لأطول فترة زمنية ممكنة ،تمكينا للأجيال القادمة من الاستفادة منها.
- إتاحة أكبر قدر من التوازن بين قطاعات الإنتاج المختلفة وبين الخدمات والاستهلاك في ضوء الإمكانات المتاحة مقارنة بمعدل النمو السكاني ، أو ارتفاع مستوى المعيشة.

- رفع القدرات على مستوى القوى العاملة بمختلف قطاعاتها وعلى المستوى الفردي والجماعي والمؤسسي.
- تحديث نظم الإنتاج وتطويرها.
- الاستخدام الأمثل للأرض.
- تهيئة البيئة الاجتماعية والطبيعية والبشرية للإنتاج.
- السمو بقدرات الإنسان وهمته للدفع بها لزيادة الإنتاج وجودته.
- تنمية الموارد المحلية وحمايتها.

وبهذا يكون التخطيط وسيلة مثلما أنه هدف ، يرمى إلى تحسين أنماط الاستغلال والاستخدام الأمثل لما يتوافر من إمكانات وموارد ، وهناك عوامل كثيرة تؤخذ فى الاعتبار عند رسم الخطط ووضعها فى شكلها المطلوب ، وتتصل هذه العوامل بالواقع البشري والطبيعي في النطاق المحدود من الأرض، والأخذ بأساليب التخطيط الحديث بدأت محاولاته في القرن التاسع عشر مع ظهور الثورة الصناعية ، ولكن هذا لا يعني أن الإنسان لم يكن له حظ منه قبل ذلك، فللجهد البشري في ذلك نصيب منذ القدم ولكن في حدود ضيقة ، بدأت تتسع دائرته مع التحولات الخطيرة في مجال العلوم والتقنية والانتقال من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعى والخدمي والتغير في أوضاع البشر ودرجة التحضر والانتقال من الريف إلى المدينة، والتحول النوعي في مستويات المعيشة ، واتساع دائرة حاجات الإنسان وتعقيد أساليب الحياة . كل ذلك دفع الإنسان إلى توجيه رغبته للانتفاع بالأرض واستخدام مواردها وتحسين بيئة السكن والحياة الاجتماعية ، واقتضت الحاجة الملحة الاعتماد على الأساليب العلمية في التخطيط لكل أوجه الحياة ، اقتصاداً واجتماعاً وحضارة ، ويأتي التخطيط للسكن والعمران واحداً من أهم اهتمامات المخططين في مجالات الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والهندسة والإدارة.

مفهوم التخطيط المدني:

إن اجتماع الناس بعضهم ببعض يعتبر من ضرورات الحياة، وحيثما اجتمع الناس تولدت الحاجة إلى تنظيم شئونهم فى المكان الواحد من حيث مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. و كلما تكاثر أفراد المجتمع كان ذلك أدعى إلى تكامل مصالحهم وتشابكها وتعقيداتها، فكانت الحاجة إلى تحديد جهة يكفلها ويفوضها المجتمع لإدارة هذه المصالح وتنظيمها وتيسير تبادلها لخدمة أفراده ومؤسساته حيث تتولى هذه الجهة مهمة ضبط وتنظيم استخدام الموارد المختلفة التي من أهمها الأرض التي تمثل مكان السكن

والزراعة والتجارة والصناعة والإدارة والخدمات والترويح ، فهي التي استخلف الله عليها الإنسان وسخرها له بكل مكنوناتها.

وظاهرة الاجتماع بهذا المفهوم تعتبر – في رأى العلماء – مصطلحاً مرادفاً لمصطلح المدينة التى لا تقوم إلا بالعمران الذى يتحقق باجتماع الناس.(7)

وبما أن فطرة الإنسان قد وجهته إلى العيش في جماعات ، فقد فرضت عليه الضرورة تنظيم حياته وفق متطلباته، فظهرت المدينة التي عاصرت المجتمع خلال مراحل تطوره وحفظت تراثه وتاريخه، كما عبرت عن اتجاهاته بمختلف أشكالها، فأشارت إلى أسلوبه في البناء والتخطيط وعكست ملامح من علاقة الفرد بالمجتمع ، وعبرت عن ثقافته عبر العصور فأرّخت للتخطيط بوصفه علماً قديماً قدم اجتماع الجنس البشري.(8)

وإن كانت المدينة هي المرآة التي تعكس ماضي حضارة الإنسان، فما مدى الدور الذي تقوم به مدينة اليوم لتعكس ملامح حياة العصر وتعقيداته ، فبرغم تعدد النظريات التي تولدت بشأن تخطيط المدن كعلم ، فلا يزال علماً عاجزاً عن مواكبة التغيرات التي تميز هذا العصر ، فقد تضاعف سكان المدن

كما تضاعفت في هذا العصر وسائل النقل حتى ضاقت بها الشوارع والطرقات التي صممت في زمان سابق وفق الظروف المحلية التي لها الأثر الفاعل في حجم المدينة وشكلها ، لأن لكل مدينة مشكلاتها الخاصة كما لكل وحدة عمرانية أسلوبها في النمو وبالتالي فإن لكل مدينة تقسيماتها الطبيعية في خطتها واستعمالات أرضها(9) ، كما أنها تتميز بالديناميكية واستمرارية النمو والتطور . والاعتراف بهذه السمة والتحوط لها يجعل من الممكن مواجهة المستجدات والتغييرات التى تطرأ عليها، وهذا ما يميز التخطيط الواعي المرن الذي يعترف بالواقع.

وقد تعددت تعريفات التخطيط المدني، واختلفت باختلاف أغراضه ووظائفه كما اختلفت باختلاف تخصصات العلماء والمفكرين في هذا المجال فمنهم الجغرافي ومنهم الاقتصادي، ومنهم الاجتماعي، ومنهم الهندسي ، وهكذا... ومنهم من عرفه بأنه أحد وسائل حماية البيئة وترقيتها من خلال الاستخدام الأمثل للمكان ، أو مواقع التنمية وإدارة التغيير.(Management of Change (10)

ومنهم من عرف التخطيط المدني بأنه الإجراء الذي يهتم بالجوانب المكانية فى المقام الأول، خاصة إذا كان الغرض النهائي منه هو مصـــلحة المجتمع، ويدخل في ذلك تركيب وتنظيم المكان ، وتصـــميم عمرانه، والمســـاحات الخالية به ، وطرق الاتصـــال والارتباط بين أجزائه(11) . وكاتب آخر يلخص مفهوم التخطيط في أن الخطة تشتمل على نمط شبكة الشوارع والطرق وشكلها الهندسي وتشكيلاتها المكانية ، كما أن تفاعل الإنســان مع بيئته الطبيعية والحضــارية هو الذى يوجه خطة المدينة ويحدد نشاطاته.(12)

إن هذه الآراء تجمع على أن راحة الإنسان وطمأنينته ، وتحسين البيئة المكانية التي يقيم فيها ليمارس شئون حياته هي المحور الرئيس الذى يدور حوله التخطيط ، ولئن كان من المفترض أن تعكس المدينة بعمرانها ووظائفها مناحي حياة المجتمع وعناصر نشاط واتجاهات سلوكه الاجتماعي، وتقدمه وتطوره الحضاري، وفلسفته في الحياة، فهل تؤدي مدينة اليوم باختلاف أشكالها وخططها هذه الوظيفة حقيقة!

وبمثلما تتطور حضارة البشر وفق متطلبات الحداثة، فقد تطورت نظريات التخطيط بوصفها عنصراً من عناصر الحضارة، وانتقل التخطيط من دائرة نظرته إلى المدينة كبعدين يمثلان طول امتدادها وعرضها إلى النظر إليها من ثلاثة أبعاد، ثم تطورت نظرته إليها كظاهرة حيوية ذات ســـبعة أبعاد هي الطول والعرض والارتفاع والمسافة والحركة والصورة والضوء. (13)

ومهما اختلفت نظم الحكم والإدارة التي يقع عليها عبء توجيه وتنظيم أسلوب الحياة في المجتمعات فلا مناص لها من التخطيط القائم على العلم ووضــوح الرؤية والأهداف في مختلف المجالات الاقتصــادية والاجتماعية والســياســية والتقنية ، وقد تفاوتت تلك النظم في رؤاها وســبقها للأخذ بأســلوب التخطيط العلمي واعتمدت في ذلك على علمائها فى مختلف مجالات المعرفة ذات الصـــلة بعمليات التخطيط . وقد كان للجغرافيا – كعلم يهتم بالعلاقات المكانية – مســـاهمتها المقدرة بين العلوم الأخرى كالاجتماع والاقتصاد والتاريخ وهندسة المساحة وهندسة العمارة والبناء.

ويعتبر التخطيط العمراني ، والمدنى بصــفة خاصــة، أحد المجالات الحديثة التي اهتمت بها الجغرافيا بين تلك العلوم ، مما جعل من التخطيط فناً إنسانياً يعمل على صون وصياغة تقاليد وتراث المجتمعات والتأليف بين الاســتعمالات الوظيفية في المكان الواحد، فهو الذى يؤلف بين وســائل النقل والاتصــال والإســكان والتجارة والصــناعة والخدمات بأســلوب يوفر الفائدة والراحة للســكان في آن واحد(14) .

والعمران مفهوم أوسع من المدن ، والعمران بمعناه الواسع هو كل نشاطات الإنسان المكلف بها في الأرض ، وهو الذي استخلفه الله واستعمره فيها ، والحواضر جزء من العمران ، والمدن من الحواضر.

بالإضافة إلي ما تقدم فإن اهتمام الجغرافي في مجال تخطيط المدينة ينصب على دراسة التركيب الداخلي والشكل الخارجي ، بحيث يهتم باختيار المواقع المناسبة للاستعمالات الوظيفية للأرض حسب تصنيفاتها، بل ويهتم بتخطيط السكن نفسه من حيث الموقع والشكل ومواد البناء والمساحة والارتفاع.

وقد اتسع مفهوم التخطيط المدني ليشمل إقليم المدينة ، فتحول إلى ما يطلق عليه التخطيط الإقليمي للمدن Regional Towns Planning بمعنى أن المدينة لم تعد ظاهرة حضرية منعزلة عما حولها ، ولكنها ترتبط بالمنطقة التي تحيط بها من حيث النشأة والتطور والوظيفة(16) . ويشمل التخطيط دراسة وتحليل النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بل ويشمل الظروف المعيشية الأساسية لمجتمع المدينة والإقليم لتتشكل المدينة وفق حياة سكانها وحاجاتهم وتطلعاتهم وتفاعلهم مع محيطهم الإقليمي لتهيئة المكان الملائم الذي يستطيع فيه السكان ممارسة حياتهم بكل متطلباتها المعاصرة ، ويجب أن تراعي الخطة ظروف التطور والتوسع المحتملة نتيجة للزيادة المتوقعة للسكان والانفجارالمتواصل في المعرفة وعناصر الحياة العصرية وإفرازات التقنيات الحديثة خاصة في وسائل النقل والاتصال وسبل المعيشة ، لذا فإن من خصائص التخطيط الجيد الشمول والمرونة ليتحمل التعديل والتطوير وفق حاجات ومتطلبات المستقبل من حيث المساحة والوظيفة والظروف الطبيعية لمواكبة تطور المواصلات واستثمارات الأرض وإعادة توزيع السكان ومواقع الصناعة والتجارة وتنظيم الطرق ومسارات وسائل النقل . وكذلك سبل تصريف المياه بسبب الزيادة المتواصلة فى استخدامها، على أن يراعى في كل ذلك موقع المدينة وخصائصها وظروف نشأتها وأسباب وجودها (17). أي أن التخطيط السليم هو الذى يستمد طابعه من روح البيئة التى يقوم عليها. والتجربة الاردنية تعطى دليلاً حياً على ذلك ، حيث إن مقترحات بعض بيوت الخبرة الهندسية العالمية في مجال التخطيط التى كلفتها السلطات الاردنية فى فترات سابقة لم تنفذ في الوقت المحدد لها، وبمرور الزمن لم تعد ذات جدوى في استغلال المناطق المقترحة للإسكان بسبب المستجدات والمتغيرات التى أثرت في وظائف استخدام الأرض (18)كما أن الفكر التخطيطي للمدن ونظرياته في تطور مستمر لمواكبة مستجدات العصر والحضارة.

تطور التخطيط المدني:

استطاع الناس منذ القدم أن يتبينوا فوائد الحياة في مجموعات تقاسم الأرض والمنافع وتبحث عن وسائل الحماية، فأنشأوا مساكنهم معتمدين على المواد التي توفرها لهم الطبيعة ، واختاروا المواضع ذات الحماية الطبيعية مثل الجزر والمرتفعات، بل واختاروا المستنقعات وعلى ضفاف الأنهار . وإذا لم تتوافر لهم الحماية الطبيعية اضطروا إلى الأسوار التى تحيط بالمساكن.

ونشأت حاجة السكان إلى تنظيم العلاقة فيما بينهم ، وبين المجموعات المختلفة القريبة منهم ونبعت الحاجة إلى تأمين وسائل عيشهم ومعاملاتهم ، وظهرت بدايات المعاملات التجارية والعلاقات الاجتماعية ، ثم تكونت النظم الحاكمة التي تنظم حياة المجتمع وتضبطها وتفصل بين النزاعات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات وظهرت السلطة السياسية، وصار للحاكم السلطة فى المدن في أشكال مختلفة : في منح الأرض وتنظيم المعاملات وفك الاشتباكات وتأمين وسائل الحماية، واحتكار وسائل الإنتاج والتجارة ، فبدأ الصراع بين المجتمع وحكامه ، ونتج عن تشابك مصالح الناس والتصادم بين مصالحهم ومصالح الحكام ثقافة خاصة بالمجتمع الذي يسعى أفراده لتأمين مصالحهم في العيش والسكن والمعاملات وحرية الحركة ، وتبلورت أشكال من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية أثرت في أنواع المدن التي أنشأها الإنسان وفي تطورها وتخطيطها . ولم يكن تخطيط المدن في البداية قائماً على شكل منتظم ، بل كان يخضع لرغبات الناس وعاداتهم وسلطة الحكام. فقامت المدن على ضفاف الأنهار قديماً وحديثاً ، فكانت مدن نهر النيل التي من أهمها في الاردن مدينة دنقلا وسنار والبلديات وكانت دجلة والفرات ووادى الكنج والسند حيث توافرت بجوارها ضرورات الإنسان من مأكل ومشرب وحركة وأمن،كما خضعت المدن على مر الأجيال لعمليات إعادة التخطيط والتنظيم مواكبة للظروف والتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والتقنية.

وكان للرومان والاغريق السبق فى إنشاء المدن على قواعد من التخطيط المنتظم المقصود واتخذوا أسلوب التخطيط المدني وفق مناهج ووسائل فنية راعوا فيها الظروف الطبيعية ونشاطاتهم الحياتية كما اهتموا بالجوانب الجمالية، والدفاعية لتأمين مدنهم من الغزو الخارجى ويعتقد (ليوناردو بنفولو) أن المدينة الاغريقية هي الأقدم ويسمونها (البوليس)وذكر أن ما يميزها أنها كانت تتوازن مع الطبيعة، كما أنها كانت مواكبة لظروف التغير والنمو . (19) وكمثال لذلك التخطيط الشبكي ذي الشوارع المستقيمة المتقاطعة في تعامد (20) كما يري في مدينة الاسكندرية التي بنوها. وبانهيار الامبراطورية الرومانية

دخلت أوربا في فترة العصـور المظلمة وقويت شـوكة الاقطاعيين واشـتد النزاع بينهم وبين الحكام فنزح كثير من سـكان المدن إلى الريف، وظهرت مدن القلاع والحصـون وتوسـعت ، ونشـطت التجارة والصـناعة في القرن الحادى عشـر الميلادى فأفرزت نظاماً اجتماعياً جديداً كان له الأثر في تطور تخطيط المدينة في العصـور الوسـطى وكان من أهم معالمها ميدان التجارة والكنيسـة والمباني العامة والحدائق واختفت الرتابة التى كانت تميز المدن الرومانية.

تخطيط المدن في عصر النهضة-:

تميز تخطيط المدن في عصر النهضة بالنواحي المعمارية حيث ظهر الطابع الكلاسيكي على واجهات مباني النبلاء دون أن يؤثر ذلك في شـكل المدينة ودفاعاتها ودون تحديث في خطتها، وظل للكنيسـة موقعها المتميز ، كما كان للطريق الرئيسى في المدينة فعله وأثره في تطور المواقع وصار في كثير من الحالات مركزاً للتخطيط.

وفي القرن التاسع عشر ظهر في انجلترا ما يسمى بالتخطيط المتتابع ، وهو عبارة عن نوي تتكون من متنزهات وشـوارع مع الاهتمام بأماكن المرور .كما ظهرت آثار الثورة الصـناعية في التخطيط حيث الحاجة إلى المخازن والمجاري وتكدس المنازل قرب المصـانع لتوفير الوقت الذي يسـتغرقه العمال في الترحيل دون أي اعتبار للأضرار الصحية والتخطيطية الناجمة عن ذلك، مما استدعي في وقت متأخر من القرن إصـدار قوانين الصـحة العامة، ثم بدأت المعالجات للعيوب التى صـحبت التخطيط فظهرت المنازل الريفية والضاحية الحدائقية والمدن التابعة والطرق الدائرية.

ولقد كان لعدد من الدول الأوربية إسـهاماتها في نظريات تخطيط المدن ، ويعتبر القرن التاسـع عشـر البوتقة التى صهرت فيها أوربا والولايات المتحدة الأمريكية تجاربها في التخطيط ووضعت الأساس لبناء النظم الحديثة القائمة على العلم والدراسة العملية ، للتخطيط المدني.

تطور مفهوم التخطيط فى العصر الحديث:

وخلال القرن العشـرين تقدم مفهوم تخطيط المدن أكثر وتعددت فيه المدارس والنظريات التي تهدف إلى تحقيق المفهوم الحديث الذي يعمل على التوفيق بين طبيعة الموقع والمكان واحتياجات السـكان ومراعاة النواحى الجمالية والترويحية والصـحية، ومن النظريات الحديثة ، نظرية المدن التوابع التي تهدف إلى

تخفيف الضـــغط الســـكاني على المدينة الرئيســـة لوقف النمو الذى يخل فيها بالتوازن البيئي ، وكذلك ظهرت نظرية التضـــاعف الهندســـي التى تهدف إلى إصـــلاح المدن القديمة بإعادة تخطيطها لمعالجة ظاهرة التركيز العمراني والتجميع الرأسي لتحديد الكثافة السكانية والاهتمام بشبكات النقل والمرور . كما ظهرت نظريات المدن الاتحادية والمدن الحدائقية.

وفي وسـط أوربا ظهرت نظرية التصـميم العضـوي للمدن وهي تنظر إلى المدينة بصـفتها كائناً عضـوياً حيوياً لها نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والتخطيطي ومن أهم سماتها الفصل بين طرق المرور الآلي وطرق مرور المشاة ، ثم تطورت إلى نظرية التكوين العضوي الإقليمي التي تهدف إلى ربط مدن الإقليم والمراكز العمرانية الأخرى وتنظيم اقتصـاديات المدينة الواحدة وربطها بالاقتصـاد القومي. ويتضـح فيها انتقال مسـتوى التخطيط إلى الإقليمية وربط المدينة بالبيئة الخارجية وقد ظهرت تجربة شـبيهة بذلك في الاردن عام 1963م في منطقة خشم القربة عند تهجير سكان حلفا.

ونتيجة للتطور العالمي المتسـارع فقد اتجه مخططو المدن بعد الحرب العالمية الأولى وانتشـار السـيارة إلى تنظيم جميع أوجه النشـاط السـكاني دون التعرض لأخطار الطريق والمرور ، فاتجهوا إلى أسـلوب الطرق المغلقة حول الخلايا العمرانية المقفلة لتحقيق الاحتياجات الحقيقية لمقتضـيات الأحياء السـكنية للربط بين طابع التخطيط وروح الوسط الذي تقوم فيه.

أهداف التخطيط المدني:

بما أن المدينة ظاهرة من ظواهر الحضـارة الإنسـانية ومفردة من مفردات الوسـط البيئي الذي يعيش فيه الإنسـان ، ويؤثر فيه ويتأثر به، فإن إشـباع حاجاته، الاجتماعية منها والنفسـية والاقتصـادية تعتبر من الأهداف الأصـيلة لإنشـائها وتتصـل بهذه الحاجات أنشـطة تتكامل وتتفاعل فيما بينها لتحقق للإنسـان الكفاية. ولابد من تنظيم العلاقة بين هذه الأنشـطة وتقوية وسـائل الربط والاتصـال بينها ، ولا بد لهذا التنظيم من موجه ومخطط ، وكل مخطط يجب أن يتحرك من أهداف محددة يتطلع لتحقيقها من خلال الانسـجام والتفاعل بين الوظائف المختلفة التي تسـتخدم المكان فى المدينة والإقليم الواسـع الذي يحيط بها (21) .

إن التخطيط المدني بصـفة عامة يهدف إلى توفير الأسـباب لتحسـين البيئة الحضـرية ، وقد أولته الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وبيوت الخبرة اهتمامها ، إما لمعالجة مشـكلات قائمة ، أو

لتفادي مشكلات يخشى وقوعها، ربما تنتج من ترهل كتلة المدينة بالمنشئات واكتظاظها بالسكان وتزاحم الشـوارع والطرقات بوسـائل النقل التي تفوق قدرتها وسـعتها بمرور الزمن ، وتختلف هذه المشـكلات وتتفاوت درجتها باختلاف أحجام المدن ، وبيئاتها المحلية والإقليمية وأساليب تخطيطها.

ومن هنا فإن الخطة تستهدف المدينة وإقليمها من حولها لتضييق الشقة بينهما ولخلق الانسجام وتقوية أسـباب الارتباط والتكامل فيما بينها من حيث العمران والوظيفة والخدمات ، لذا فإن آثار الخطة الجيدة يجب ألا تقتصـر على الحاضـر فقط بل لا بد أن تتعداه إلى المسـتقبل مسـتوحية مشـكلات تخطيطية يمكن أن تظهر نتيجة لتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصـادية والتقنية والديمغرافية، فالمطلوب ، إذن ، من المصادر التي تنبع منها السياسات والأهداف أن تتسم بسعة الأفق وتكامل الرؤية ونفاذ البصيرة ، فإن مشروعات التنمية الاقتصادية والحضرية والنمو السكاني المتصاعد نتيجة لتحسن ظروف المعيشة والصـحة العامة ، بجانب الأسـلوب المادي الذي يواكب ظروف العصـر والتقنية المتقدمة في وسـائل الاتصـال والحركة كلها مؤشرات للتغيير السريع في بنيات المدن ووظائفها وأشكالها وتراكيبها الداخلية ، فمن العدالـة إذن أن تترك مسـاحـة من الأرض والفكرة للأجيـال القادمـة لتحقيق تلطعـاتهـا ولتواكب مستجدات عصرها.

كما أن التخطيط يستهدف بالضـرورة فرض قدر من السيطرة والتحكم والتوازن في نمو المدينة وتطورها أفقياً ورأسـياً، خاصـة وأن التطور الصـناعي والخدمي، ارتبط بالمدينة، فاتجه سكان الريف والقرى إليها ،فاستمرت الرقعة السكنية والعمرانية في اتسـاع متسـارع ، واستدعى ذلك التوسع في مواعين النقل من طرق ووسائل نقل ومواقف وإدارات منظمة له.

وتختلف المدن عن بعضـــها باختلاف الأقاليم والبيئات التي تنشـــأ فيها ، حيث الاختلاف في عوامل النشـأة ، والوظائف التي تقوم بها ، ومن حيث علاقتها بأقاليمها وتأثير ذلك كله على نمو سكان المدن وعمرانها ، فتتكون المدينة من مجموعة نطاقات تبدأ من النواة التي هي مركزها، وقلبها الذي ينبض بالحياة ، ويمتد من حولها النطاق السـكني ، وتسـتمر المدينة في التمدن كلما تعددت وظائفها ، وكلما زحف عليها سـكان إقليمها والأقاليم والأرياف البعيدة ، واتجاهات ومحاور هذا التمدد تحدده وتتحكم فيه طبيعة الموقع، وطبوغرفية المكان ، والعوائق الطبيعية ، وتنشـأ الضـواحي والمدن التوابع ، وتنشـأ ، نتيجة لهذا التمدد والبعد عن قلب المدينة، مشكلة الاتصـال بين الأطراف ومنطقة الأعمال المركزية في القلب "CBD" (Central Business District) ، فيلزم ذلك توفير وسائل النقل والمواصلات فيكتظ

هذا القلب بالسـكان نهاراً ، ويفرغ منهم ليلاً ، أي أن هذا المركز يظل هادئاً ، خالياً من الحركة (ميتاً) خلال الليل.

كما لا يمكن تحديد حجم معين للمدينة من حيث عدد السـكان فالمدن تتفاوت وتتباين في ذلك كثيراً ، وعوامل مختلفة تؤثر في ذلك الجانب وتتحكم فيه ، وفي ضـوء ذلك لا تسـتطيع الحكومات وإدارات المدن أن تحد من النمو السـكاني فالهجرة من الريف والقرى ومن الأقاليم القريبة والبعيدة تفرض نفسـها مستجيبة لنداء المدينة التى تتوافر فيها الخدمات وظروف المعيشـة وفرص العمل ، والأضـواء ومن ثم فإن لكل خطة أهدافاً معينة الغرض منها تحسين أوضـاع المدن عموماً بتأمين مزيج مقبول من وظائف استخدام المكان والمحافظة على الأرض بوصـفها قاعدة للنشـاط البشـري(22) لذا فإنه من الضـروري تحديد أماكن سـكن الإنسـان في ضـوء أماكن واتجاهات ومواقع الصـناعة والعمل والسـوق والخدمات بأنواعها، وتتفرع تلك الأهداف إلى نوع عام يمكن تعميمه على كل المدن ونوع خاص تفرضـه الظروف المحلية، فمن الأهداف العامة ما يأتي:

1- التوظيف الأمثل لاسـتعمالات الأرض وتوزيع الخدمات بصـورة متعادلة ومتناسـقة، فالمدينة عبارة عن نسيج معقد من الأنشطة والفعاليات ، اقتصادية كانت كالتجارة والصناعة ومؤسسات المال، أو اجتماعية كالمسـاكن ودور العلم والأندية الثقافية والرياضـية وأماكن الترفيه والترويح ، أو إدارية كالوزارات ومؤسسات الحكم المحلي ومواقف ومحطات وسائل النقل الحديثة إلى غير ذلك.

فكل اسـتخدام من هذه يشـغل حيزاً من الأرض انما هو تعبير عن وظيفة يؤديها فرد فى المجتمع ، وتحتل هذه الوظائف أماكن خاصة بها تعكس تأثير مجموعة من العوامل والقوى تتغير بتغير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمدداً وانكماشاً .

2- ومن حيث العمران فإن الخطة تنطلق من خصـائص ووظائف اسـتعمالات الأرض بقصـد تحسـين العلاقة بين المسـاكن والشـوارع ، وبين المسـاكن والصـناعات من أجل الحد من آثار تشـغيلها وما ينتج عنها من ضوضاء وتلوث الجو بالأبخرة الخانقة.
3- تدعيم الدور الوظيفي للمدينة بتهيئة بيئة العمل وتوفير التناسـق والانسـجام بين حجم العمل والقوى العاملة والاهتمام بالأوضـاع الصـحية والاجتماعية للعاملين وتسـهيل وسـائل الوصـول إلى مواقع العمل والخدمات والأنشطة الأخرى من حيث الوقت والجهد والمال.

4- تهدف خطة المدينة لتخصيص أماكن التسويق ذات الصلة المباشرة بالسكان في أماكن المجمعات السكنية تفاديا للزحام ومعاناة الوصول إليها فى المركز.

5- العمل على اشباع حاجات السكان ومراعاة الزيادة المتوقعة في أعدادهم في ضوء معدلات النمو الاقتصادي والحضاري وما يفرضه من زيادة في الاستهلاك من الخدمات كالكهرباء ومواد الطاقة والمياه والتحوط بنظام صرف صحي يواكب هذا النمو.

6- تسهيل اتصال سكان المدينة بالمناطق المحيطة، القاصدين منهم إليها والعابرين بها وذلك بتنظيم مسارات وسائل النقل المختلفة والمواقف الخاصة بها والتحوط للزيادة المطردة فيها مقارنة بسعة الشوارع واتجاهاتها.

7- الحرص على الإجراءات التي توفر الانسجام العرقي والتكامل الاجتماعي لأن اختلاف موجهات وأهداف ووظائف أنماط الاستخدام العمراني النابع من قيم وضوابط المجتمع والبيئة المحلية لا شك يؤدي إلى اختلال الموازين الاجتماعية وقيم التواصل والتكافل ، فالتطاول في البنيان -مثلاً-إنما هو مؤشر إلى تغيير نمط الوظيفة فيقود إلى اختلال في نط العلاقات الاجتماعية ويقلل من مزاياه (24) ، خاصة وأن إفرازات العولمة المعاصرة قد غزت أنماط العمران فغيرت من خصائصه وسماته المحلية وشوهت تركيبه وبنيته التي كانت قائمة في المجتمعات على أساس من الجيرة والتكافل الاجتماعي والارتباط العرقي والثقافي.

8- الاهتمام بالنواحي الجمالية في المدينة بالقدر الذي يفرض على المخطط التدخل واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحديد أنماط معينة في البناء، مواده ومساحته وارتفاعه، بغرض عزل عوامل التنافر بين المباني والرتابة من خلال بعض استعمالات الأرض كالأسواق ومواقف السيارات ، والمتنزهات وتشجير الطرق.(25)

9- خلق بيئة عمرانية متوازنة التركيب ومنتظمة ومتناسقة ومرنة، بيئة ذات اقتصاد عمراني كفء وفعال ومنظم للأرض يحفظ البنية الهيكلية ويختصر الجهد والوقت وتتوافر فيها الخدمات والمرافق الاجتماعية لإشباع حاجات الحاضر والمستقبل. (26)

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

- تحديد العوامل المؤثرة: توضح الدراسة العوامل الرئيسية التي تؤثر على قدرة البلديات في التحكم والتخطيط للتوسع العمراني، بما في ذلك الضغوط الديموغرافية، الحاجة إلى البنية التحتية المستدامة، والقضايا البيئية.
- تقييم السياسات والاستراتيجيات الحالية: تكشف الدراسة عن فعالية أو نقاط الضعف في السياسات والاستراتيجيات الحالية المتبعة من قبل البلديات في التعامل مع التوسع العمراني.
- أثر التخطيط المدني على جودة الحياة: تشير النتائج إلى كيفية تأثير التخطيط المدني الفعال على تحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية.

التوصيات:

- تطوير استراتيجيات شاملة: توصي الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات شاملة للتخطيط المدني تأخذ في الاعتبار الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية.
- تعزيز التعاون: تشدد على أهمية التعاون بين البلديات، المجتمع المدني، والخبراء لتبادل الخبرات وتطوير حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المحلية.
- دعم البنية التحتية المستدامة: توصي بالاستثمار في البنية التحتية المستدامة التي تتكيف مع النمو العمراني وتحافظ على الموارد الطبيعية.
- تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية: تحث على تعزيز الوعي والمشاركة المجتمعية في التخطيط المدني لضمان أن تعكس السياسات والمشاريع احتياجات وتطلعات المواطنين.
- تقييم ومراقبة مستمرة: توصي بإجراء تقييمات ومراقبة مستمرة للسياسات والمشروعات المتبعة لضمان فعاليتها وتعديلها عند الضرورة.
- تشجيع الابتكار: تحث البلديات على تبني وتشجيع الابتكارات التكنولوجية والأساليب الجديدة في التخطيط المدني لمواكبة التحديات المستقبلية.
- تدريب وتطوير الكوادر: توصي بتدريب وتطوير كوادر البلديات لتعزيز قدراتهم في التخطيط العمراني وإدارة المشروعات المعقدة.

من خلال هذه النتائج والتوصيات، تسعى الدراسة إلى توفير إطار عمل يمكن للبلديات والمخططين العمرانيين الاعتماد عليه لتحقيق تنمية مدنية مستدامة وشاملة.

المصادر:

Abdelhameed, A. (1985). التخطيط العمراني الحضري (مشكلاته ومستقبله) في الكتاب الجغرافي السنوي، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد الأول، ص151-215.

Benefolo, L. (1980). The History of the City, Cambridge: MIT Press.

بانقا، ش. الدين إ. (2004). إدارة المدينة الإسلامية بين مفاهيم الأصل والعصر، هيئة الأعمال الفكرية.

خطاب، ع. ع. (1990). جغرافية المدن، الموصل: مطابع التعليم العالي، ص143.

حامد، م. (1965). تخطيط المدن وتاريخه، القاهرة: دار الكتب الجامعية، ص7.

حسن الخياط. (1988). المدينة الخليجية، الدوحة: جامعة قطر، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ص28.

عصفور، م. ع.، وإبراهيم، السعيد. (1976). الدراسة الميدانية في جغرافية العمران، الانجلو المصرية، ص149.

عمر عبدالنبي، وآخرون. (1994). الخطة الإسكانية للإنقاذ، المطبعة العسكرية، ط2، ص39.

غلاب، م. السيد، والجوهري، ي. (ب.ت). جغرافية، الحضر، الاسكندرية: منشأة المعارف، ص466.

جعفر ميرغني. (2000). من مقال له في جريدة الرأي العام، العدد 1070 بتاريخ 2000/8/12، ص7.

Leonardo Benefolo. (1980). The History of the City, Cambridge: MIT Press.

محمد حامد. (1965). تخطيط المدن وتاريخه، القاهرة: دار الكتب الجامعية، ص7.

محمد شوقى. (1986). المدخل إلى تخطيط المدن، الرياض: دار المريخ، ص10.

مصطفى، خ. م. (1997). تخطيط وعمارة المدن الإسلامية، كتاب الأمة، مطبعة قطر الوطنية، العدد 58، 1418هـ، ص35.

موسى الأمين الزبير. (1997). مدينة الدويم "دراسة جغرافية"، ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، ص174.

موسى الأمين الزبير. (2002). البلديات، "دراسة في تخطيط المدن"، بحث دكتوراه، ص53.

وزارة التخطيط العمراني. (ب.ت). إدارة تخطيط المدن، ولاية البلديات.